

مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة الإستثمار الاجنبي واثره في
القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية العراقية

The Contribution of the Application of International Accounting Standards to Increase Foreign
Investment and its Impact in the Market Value of the Iraqi Economic Entities

م.م. علي خلف كاطع الجبوري

الجامعة التقنية الجنوبية - المعهد التقني / الناصرية

قسم المحاسبة

E-mail: ali.khalaf83@yahoo.com Mobile: 07830197919

المستخلص:

يُعدّ عام 2005 من الناحية المحاسبية هو تاريخ الانطلاق نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتوحيدها بين أكبر مؤسستين دوليتين هما (FASB, ISAB) وذلك بعد الاتفاق الحاصل بينهما من أجل توحيد الحد الأدنى من المعايير المحاسبية الدولية عالمياً؛ بهدف زيادة الوعي المحاسبي وكذلك تبسيط إجراءات الإبلاغ المالي عن نتائج الوحدات الاقتصادية وسهولة قراءتها من مستعملي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، ويهدف البحث إلى ألقاء نظرة على حجم الإستثمار الاجنبي في الوحدات الاقتصادية العراقية وتأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحجم الإستثمار الأجنبي في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، بافتراض أن هناك علاقة تأثير معنوي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على زيادة الإستثمار في الوحدات الاقتصادية العراقية، إذ أوصى البحث بضرورة الإلتزام بالمعايير الدولية في الإبلاغ عن نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية العراقية وبما يزيد من منفعة القرارات المتخذة.

Abstract:

The year 2005 from an accounting point is the date of departure towards the application of International Accounting Standards and standardization among the top two institutions International organizations are (FASB, ISAB), after winning their agreement to standardize the minimum global International accounting Standards; in order to increase the accounting awareness as well as to simplify financial reporting procedures on the results of economic units and easily read from the users of financial statements in making investment decisions, The research aims to look at foreign investment in Iraqi companies a problem and the statement of the relationship between the application of International accounting and value foreign investment in Iraq's environmental Standards, assuming that there is a statistically effect of the application of International accounting Standards to increase investment in the Iraqi companies relationship, as recommended search of the need to maintain Standards International reporting the results of the work of Iraqi companies and in excess of the benefit of the decisions taken.

البحث الأول

منهجية البحث وأبحاث سابقة

أن منهجية البحث هي بمثابة درجات السلم الذي يرتقيه الباحث للوصول إلى إثبات فرضية بحثه وتحقيق هدفه، وستشتمل على الآتي:

Methodology of Research

أولاً: منهجية البحث

سيتم استعمال المنهج التحليلي الاستدلالي من واقع المعلومات المالية المنشورة في اثبات فرضية البحث، إذ تشتمل منهجية البحث على الآتي:

1. أهمية البحث Importance of research: تتمثل أهمية البحث بضرورة انفتاح الوحدات الاقتصادية العراقية على الإستثمار الاجنبي الذي يمكن أن يقدم رأس مال يساهم في تخفيف الضغط عن الإستثمار المحلي وكذلك زيادة فرص العمل في السوق العراقية وبما يستوعب جزء من البطالة في السوق العراقية، وأن تلك الأهمية ناتجة عن الآتي:

أ. أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد ثقة المستثمر الاجنبي في الوحدات الاقتصادية العراقية.
ب. - أن الإستثمار الأجنبي هو احد ادوات تغطية العجز في التدفقات النقدية التمويلية في الوحدات الاقتصادية العراقية.

ج. إمكانية التكهّن في المستقبل الاقتصادي للوحدة الاقتصادية عن طريق قراءة المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على أساس المعايير المحاسبية الدولية.

2. هدف البحث Objective of research: أن الهدف الذي يسعى البحث لتحقيقه هو:

أ- بيان العلاقة الاقتصادية بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية و الإستثمار الاجنبي في قيمة الوحدات الاقتصادية العراقية.

ب- إمكانية زيادة الاموال المتدفقة ودورها في امتصاص جزء من اليد العاملة ودعم الاقتصاد الوطني.

ج- القاء الضوء على واقع تطبيق الوحدات الاقتصادية العراقية لمعايير المحاسبة الدولية.

3. مشكلة البحث Problem of Research: أن مستعملي البيانات ليس على قدر واحد من الثقافة المحاسبية التي تمكنهم من قراءات القوائم المالية وبالنتيجة فأن مشكلة البحث تتمثل بالآتي:

أ- هل يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة الإستثمار الاجنبي؟

ب- هل يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة ثقة المستثمرين وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية؟

ج- هل أن القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تعزز موثوقية إتخاذ القرارات الإستثمارية؟

4. فرضية البحث Hypothesis of Research: يستند البحث على فرض رئيسي ينص على:

" تتأثر القرارات الإستثمارية الاجنبية بمدى تطبيق الوحدات الاقتصادية العراقية للمعايير المحاسبية

الدولية في الابلاغ المالي عن نتائج الاعمال وبالنتيجة في القيمة السوقية "

5. الحدود المكانية للبحث Border to search: أن عينة البحث هي الوحدات الاقتصادية العراقية

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي سيتم دراسة مدى مساهمة رأس المال الاجنبي المستثمر في

أسهمها المدرجة في البورصة العراقية لمعرفة مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في جذب الإستثمار الاجنبي وانعكاسه في قيمتها السوقية والتي تم اختيار (4) وحدات اقتصادية منها تمثل الاعلى ارتفاعاً والأكثر هبوطاً على وفق المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة 2015.

6. **الحدود الزمانية للبحث Time to search**: سيتم دراسة المعلومات المالية للوحدات الاقتصادية عينة البحث للفترة الواقعة بين (2011-2015) .

Previous Studies

ثانياً: أبحاث سابقة

..... أن الأبحاث السابقة تُعدّ منارة للباحث تضيء طريق البحث العلمي وتفتح آفاقه للاطلاع على سوابق موضوع بحثه وما تم التوصل إليه، وكيفية مساهمة تلك الأبحاث في إثراء موضوع البحث من الناحية النظرية والعملية، إذ سيتناول الآتي:

1. **أبحاث سابقة عراقية**: تطرق العديد من الباحثين العراقيين إلى موضوع البحث من وجهات نظر متعددة وبحسب الآتي:

أ. بحث (صالح، 2013): **(دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية)**: تطرق البحث إلى أهمية الإستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول النامية التي تفتقر رأس المال الإنتاجي ومعرفة دور الإستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على التنمية الاقتصادية بأفترض أن الإستثمار الأجنبي المباشر له دور فعال في إنجاحها، إذ أعتمد الباحث على التحليل الوصفي للوصول إلى استنتاجات أهمها إن الإصلاح الاقتصادي يمهد للإستثمار الأجنبي المباشر والذي يُعدّ عنصراً مهماً في خدمة التنمية الاقتصادية للبلد، وبالنتيجة يوصي البحث بضرورة مراعاة الخصوصية والظروف ومستوى التطور الاقتصادي وتوجيه هذا الإستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية وفق أولويات تضمن تحقيق التنمية المستدامة وكذلك تقديم حوافز اقتصادية للمستثمر الاجنبي تساعد على جذب استثماراته الى الاقتصاد الوطني.

2. **أبحاث عربية سابقة**: هنالك العديد من البحث التي تناولت أهمية المعايير المحاسبية الدولية في

تطوير الإستثمار الاجنبي وبحسب الآتي:

أ- بحث (القشي والعبادي، 2007) : **(أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوحدات**

الاقتصادية الاردنية على استقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر): تطرق البحث إلى أهمية فتح الاسواق المحلية امام الإستثمارات الاجنبية والتي ستساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والمتمثلة بشكل رئيس في البطالة، إذ سعى الباحثان الى معرفة اثر الازام في جذب الإستثمار الاجنبي في الوحدات الاقتصادية الاردنية، وذلك بالاطلاع على الإستثمارات الاجنبية المباشرة وعلاقتها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية المدرجة واستنباط الاثر المباشر، والذي أستنتج أن الإستثمار الاجنبي له تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني إذ أوصى البحث بضرورة عدم التساهل في التزام الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الوحدات الاقتصادية الاردنية بشكل اعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصاً نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الإستثمار.

ب- بحث (محمد، 2012): (أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي): ركز البحث على تحليل الإستثمار الأجنبي وتأثيره على الإستثمار المحلي، إذ بدأت دول الخليج العربية العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية، عن طريق تسهيل القيود المفروضة على حركة رأس المال ومنح الحوافز الاقتصادية للمستثمرين الأجانب، ومشكلة الاختلالات البنوية الاقتصادية التي تعاني منها الدول الخليجية في الانفاق الإستثماري المحلي وكفاءة الإستثمارات، بافتراض ان معظم الإستثمارات الاجنبية قليلة وغير قادرة على تصحيح الاختلال البنوي في الإستثمار المحلي وتحسين كفاءته، وأوصى البحث بضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية والاستمرار في الجهود المبذولة في تحسين المناخ الإستثماري عن طريق تبني سياسات إصلاح اقتصادي ومالي شامل والعمل على إزالة القيود الفنية أمام حرية تدفق رأس المال عبر الحدود.

3. أبحاث أجنبية سابقة: تشمل الابحاث الاجنبية التي تناولت موضوع البحث على الآتي:

أ. بحث (Senkuku & Gharlegghi, 2015): (Factors Influencing Foreign Direct Investment - العوامل المؤثرة على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة): هدف البحث بيان العلاقة بين القوانين والتشريعات المحلية وأثر توافر التكنولوجيا والبنية التحتية وتأثيرها في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بافتراض أن القوانين واللوائح الحكومية يمكن أن تؤثر على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، أن استعمال التقنيات الحديثة يساهم في زيادة الإستثمارات الاجنبية، إذ توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضرورة تكييف القوانين المحلية مع القوانين الدولية ومدى ارتباط نتائج الاعمال مع اللوائح الدولية وكذلك التركيز على أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد ومساهمة ذلك في زيادة ثقة المستثمرين في الحصول على العوائد المتوقعة نتيجة استثماراتهم وهو الهدف الرئيسي للمستثمرين.

ب. بحث (Laux, Stocke, 2015): (Accounting Standards, and Investment Decisions - معايير المحاسبة وقرارات الإستثمار): تناول البحث تأثير المعايير المحاسبية على جودة التقارير وعلاقتها في زيادة الإستثمارات، عن طريق تنظيم عملية تنظيم وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها على المستوى المحلي وبما لا يؤثر على جودة التقارير المالية والتي يمكن أن تأتي بنتائج عكسية، بافتراض أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤثر في قرارات المستثمرين والمحليلين والمستثمرين المحتملين ومعرفة مدى تأثير تطبيق المعايير الدولية في إصدار القوائم والتقارير المالية لنتائج الوحدات الاقتصادية، وبالنتيجة يجب إصدار معايير محاسبية تتوافق مع المعايير الدولية وتعليمات تنفيذية صارمة لغرض إلزام الوحدات الاقتصادية في تطبيقها وعدم تأثيرها على نتائج الأعمال ومن ثم في قرارات مستعملها.

المبحث الثاني

مفهوم الإستثمار الاجنبي والعوامل المؤثرة في القرارات الإستثمارية

The Concept of Foreign Investment and the Factors Influencing Investment Decisions

يُعدّ الإستثمار أحد العوامل الرئيسية التي تمهض بالاقتصاد الوطني وتعمل على تطويره، من ناحية توافر فرص العمل وزيادة الإنتاج الذي يمتص جزء من البطالة، وكذلك أن وجود الإستثمار الاجنبي في الهيكل الاقتصادي المحلي يزيد فرص الحصول على التقنيات الحديثة في الادارة والتسويق والتوزيع، وسيتم تناول مفهوم الإستثمار الاجنبي والعوامل المؤثرة فيه وبحسب الآتي:

أولاً: مفهوم الإستثمار الاجنبي The Concept of Foreign Investment

لقد تغير مفهوم الإستثمار الأجنبي مع مرور الزمن تبعاً لتغير طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، كما تنوعت الأصول التي يمكن أن تكون موضوع الحماية بموجب اتفاقيات الإستثمار الدولية بشكل ملحوظ منذ منتصف القرن التاسع عشر إذ أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر النموذج الرئيس للإستثمار الدولي والذي غالباً ما يأخذ شكل الممتلكات المادية والمصالح المالية في الإستثمارات، وكذلك القوانين الدولية ذات الصلة بحماية هذه الممتلكات ضد المصادرة وحق الدائنين في تحصيل الديون، وبحلول منتصف القرن العشرين، أصبحت حماية الإستثمار الأجنبي في شكل أسهم رأس المال في الوحدات الاقتصادية مصدر قلق متزايد للقانون الدولي، إذ أصبحت اتفاقيات الامتياز لاستخراج الموارد الطبيعية مسألة ذات أهمية قصوى في القانون الدولي. وبحلول أواخر القرن العشرين، أخذت أشكال الإستثمار الأجنبي أكثر تنوعاً. كما الابتكارات التكنولوجية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، ومنتجي التكنولوجيا يسعون الى حماية براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر، بدأ العديد من الاقتصاديات المتقدمة التي تتركز مواردها الإنتاجية في قطاع التصنيع بتحويل جزء كبير من هذه الموارد لقطاع الخدمات، وأن التحسينات المستمرة في مجال الاتصالات والنقل مكنت من تقديم الخدمات للعملاء في البلدان الأجنبية (UNCTAD, 2011:7)، وبالنتيجة يمكن تعريف الإستثمار على أنه: اقتناء أصل ما بهدف تحقيق عائد مستقبلي (حسن، علي، 1994:21)، أي بإضافة قوة إنتاجية جديدة إلى الاقتصاد المحلي سواء عن طريق المؤسسات أو الافراد في فترة زمنية معينة مع الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر المحيطة بذلك الإستثمار (جابر، 1982:28)، وبصورة أدق نعني به: الإنفاق على الأصول الرأسمالية في فترة زمنية معينة والذي يشمل الإصلاحات التي تؤدي إلى إطالة عمر أصول المؤسسة أو زيادة قدرتها الإنتاجية (باشي، وبلقاسم، 2006:3)، وهو ما أكده صندوق النقد الدولي بأنه الحصول على عوائد مستديمة في المشروعات التي يتم تملكها في دولة ما غير الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي وما يترتب عليها من حقوق في إدارة تلك المشاريع وحسب نسبة التملك (جانقي، وبانقا، 2005:4)، وبالنتيجة يمكن القول أن الإستثمار هو الإنفاق الرأسمالي في إنشاء مشاريع جديدة أو زيادة القدرة الإنتاجية الحالية سواء كانت تلك المشاريع خدمية كالبنى التحتية أو صناعية كالمصانع أو مشاريع سكنية أو اجتماعية متوقع منها النهوض بالمستوى المعيشي والصحي والاجتماعي للمجتمع والتي يتوقع أن تدر أرباح طويلة الأجل والتي يمكن أن تعوض الحكومة بعض أرباحها للمستثمرين وذلك من أجل السيطرة على التنمية المستدامة للواقع الاقتصادي أو الوصول إلى نسب نمو تحقق العائد المطلوب نتيجة تلك الإستثمارات.

ثانياً: الحوافز المحلية المؤثرة في الإستثمار الاجنبي

Local incentives affecting Foreign investment

أن البيئة المحيطة بالإستثمار تعتمد بصورة رئيسة على عوامل عديدة منها اقتصادية، ومالية، وقانونية، وتشريعية، وكذلك العوامل السياسية والاجتماعية للبلد والتي يمكن تلخيصها وبحسب الآتي(جانقي، وبانقا، 2005:5):

1. الحوافز الاقتصادية: يمكن أن يطلق عليها بالموارد الاقتصادية والتي تشتمل على الموارد البشرية والموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها وتُعدّ من أهم عوامل الإستثمار إذ أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير والذي يرتبط بمدى توفر الكفاءات والأيدي العاملة المدربة ذات التكلفة المنخفضة.

2. الحوافز القانونية: تعتمد الإستثمارات بشكل رئيسي على وجود قوانين وتشريعات تضمن للمستثمر حوافز وإعفاءات ضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في حرية نقل وتحويل الاموال لأي دولة في أي لحظة وبالنتيجة فأن الدول تتنافس فيما بينها في إصدار تشريعات تحفز الإستثمار الاجنبي، بشرط إلا تؤدي تلك الحوافز في أضعاف سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

3. الحوافز السياسية: أن النظام السياسي يُعدّ أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، إذ أن وجود نظام سياسي مستقر يُعدّ عامل رئيسي لخلق بيئة اقتصادية جاذبة للإستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للإستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن لاستقرار النظام السياسي القائم في ذلك البلد، ولا يتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات إستثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو التغييرات الحكومية بصورة سريعة.

4. الحوافز الإدارية: يُعدّ النظام الإداري القائم في البلد من أهم العوامل لخلق بيئة اقتصادية جاذبة للإستثمار، ومن أهم أدوات البيئة الإدارية هو وجود أجهزة حكومية رقابية على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للإستثمار: أي تقليل الروتين الإداري في الحصول على الرخصة الإستثمارية، ومحاربة الفساد المالي والإداري فيها، ويشمل ذلك التخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها من متطلبات جذب الإستثمار.

ويمكن إضافة حافز آخر يُعدّ من العوامل المؤثرة وبصورة مباشرة في اختيار المشاريع الإستثمارية وهو مدى توافر البنى التحتية الاقتصادية، من طرق وقوى عاملة وطاقة، إذ يتأثر الإستثمار الأجنبي بمدى جاذبية السوق لمخرجات الإستثمار وإمكانية إيصالها إلى مناطق الاستهلاك، بما في ذلك تخفيض كلفة توصيلها إلى المستهلكين. في ظل وجود تنافسية من قطاعات أخرى توفر نفس السلعة أو الخدمة التي يقدمها المستثمر وبالنتيجة يتأثر أيضاً تدفق الإستثمار الأجنبي: بطبيعة المنافسة الموجودة في السوق، إذ أن وجود عدد كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضاً لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة في سبيل أقتناع المستهلك بأفضلية سلعته على السلع الأخرى، كما يعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مدى توافر فرص الإستثمار وإنعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية، ويمكن أبراز أهمية الإستثمار الاجنبي في الاقتصاد المحلي عن طريق العديد من المنافع التي يمكن أن تكون دافعاً لتحريك الاقتصاد الوطني وزيادة

فاعليته والتي تجعل من الإستثمار الاجنبي أحد آليات العولمة الاقتصادية بخاصة من خلال الوحدات الاقتصادية العالمية ويمكن توضيح أبرز منافعه بالآتي (العبادي، القشي، 2005:6):

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين جودة و نوعية المنتجات في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة، والذي يؤدي بالنتيجة إلى فتح أسواق جديدة تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2. تحسين البنية التحتية المتصلة بالإستثمار كالطرق والجسور والمباني ووسائل النقل والاتصالات وخدمات التعليم والصحة ، والتي تُعدّ إحد ركائز النمو الاقتصادي .

3. توافر العملات الأجنبية الصعبة عن طريق الإستثمار المباشر وكذلك تصدير المخرجات الاقتصادية سواء كانت خدمات أو منتجات لها القدرة التنافسية على المستوى العالمي، والذي ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري.

4. تخفيض نسبة البطالة وتوافر فرص العمل للقوى العاملة مما يساهم في زيادة الخبرة الوطنية.

5. دخول التكنولوجيا العلمية في العملية الإنتاجية، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاج زيادة كفاءة العامل الوطني عن طريق حزمة من نظم وأساليب الإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، والذي يشمل الخبرات الادارية والتنظيمية في إنشاء وإدارة المشاريع الكبرى.

6. المساهمة بالهوض بالقطاع المصرفي عن طريق ربط التعاملات المصرفية الداخلية بالعديد من المصارف

العالمية والتي لها تعاملات مع منظمات دولية تساهم في رفع الائتمان المصرفي في البلد.

وبالمقابل فإن هناك مساوئ للإستثمار الاجنبي يجب أن لا يتم إهمالها أو الاغفال عنها بسبب إمكانية تأثيرها على الاقتصاد الوطني والتي قد تكون متعمدة من المستثمر الاجنبي في سبيل بقاء الاقتصاد الوطني يراوح في درجة نموه وبالنتيجة استمرار الحصول على الأرباح الكبيرة الناتجة عن الإستثمارات الاجنبية لمصلحة المستثمر والتي يمكن إيضاحها في الآتي (صالح، 2013:366):

1. أن الدافع الرئيس للإستثمار هو الحصول على اعلى نسبة أرباح ممكنة والذي يجعله يتجه نحو المشاريع الاقتصادية غير الأساسية كمشاريع الاستهلاك الغذائي، والذي قد يؤدي إلى إزاحة نشاط اقتصادي محلي يساهم في امتصاص البطالة الموجودة في ذلك البلد.

2. خلق أعباء اقتصادية، عن طريق تحويل الأرباح أو الأجور مما يشكل ضغطاً على موارد النقد الأجنبي.

3. إمكانية منح المستثمر الاجنبي التحكم والسيطرة على جزء من الاقتصاد الوطني وبالنتيجة ممارسة النفوذ الاقتصادي والسياسي عن طريق التأثير على القرارات المتخذة من الجهات القائمة على تنظيم الإستثمار، وخصوصاً فيما يتعلق بالإستثمار النفطي وكذلك الموارد الطبيعية المتوافرة في البلد.

4. إمكانية أن يؤدي زيادة الإستثمار الأجنبي إلى عزوف الأفراد والوحدات الاقتصادية المحلية عن الإستثمار نتيجة التسهيلات الحكومية للمستثمر الاجنبي.

5. استخدام تكنولوجيا تساهم في تكريس سيطرة المستثمر الاجنبي وليس بما يتلاءم وحاجة البلد.

How to Attract Foreign Investment

ثالثاً: كيفية اجتذاب الإستثمار الأجنبي

في العقد الأخير من القرن الماضي تطورت كثيراً أشكال الاستثمار الاجنبي، إذ كان لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبي عدة صور وأشكال في ظل العولمة المالية وتوسع العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي،

أصبح رأس المال اليوم لا يخضع لقيود ومحددات في الانتقال، بل أن الدول بدأت تتسابق في سن قوانين تتيح حرية انتقال عوامل الإنتاج وفي مقدمتها رأس المال، كما يُعد الاستثمار الاجنبي من أهم محركات التنافسية الانتاجية للوحدات الاقتصادية العاملة في البيئة المحلية بسبب المردود الاقتصادي المتوقع من المستثمر الاجنبي والذي يتجاوز المكاسب المتحققة عن زيادة القدرة التسويقية وتخفيض الكلف الناتجة عن انتقال العوامل التقنية الإنتاجية المصاحبة لرأس المال التي يمكن أن تضيف مهارات جديدة على المستوى الفني والإداري والذي سيعود بنتائج إيجابية على البيئة الاقتصادية عن طريق تحسين المنافسة وأداء الشركات(عمار، والعيد، 2011:127)، وبالنتيجة فأن هنالك العديد من العوامل المؤثرة في اجتذاب الإستثمار الاجنبي والتي يمكن تلخيصها بالآتي (سوليفان وآخرون، 2004:23):

1. قدرة الاقتصاد الوطني على تقديم سوق قادرة على جذب واستيعاب منتجات الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات، عن طريق توافر قدرة شرائية تشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم او دخول الاسواق كقوة استثمارية جديدة يمكن عن طريقها بناء التوقعات المستقبلية للعوائد الإستثمارية.
2. قدرة المنتجات الاجنبية على الدخول إلى الاسواق المحلية عن طريق عدم فرض قيود تنافسية مع نظيرتها المحلية والتي تمكنها من الحصول على حصص سوقية داخل الاقتصاد الوطني يمكنها من تحقيق ارباح تتناسب مع حجم الإستثمارات الداخلة للبلد.
3. توافر اليد العاملة والتي تتمتع بالمهارة الفنية والعلمية والتي تقدم للشركات الإستثمارية مغريات الحصول على أفضلية اقتصادية في تدريب العمالة والوصول إلى إنتاجية ممكنة في وقت أقل في حال كانت اليد العاملة غير ماهرة.
4. تقلبات العملة المحلية تُعد من العوامل المساهمة في جذب الإستثمارات الأجنبية بسبب أن الوحدات الاقتصادية والمستثمرين ينظرون إلى مدى ثبات العملة وأرتباطها بسلة عملات عالمية مدعومة بالاستقرار تساعدهم على توقع العائد المستقبلي الإستثماري نتيجة قيامها بتقييم نتائجها المالية على أساس مؤشر عالمي موحد.
5. القدرة على الخروج من الاسواق المحلية بدون عوائق قانونية أو اقتصادية واسترداد رأس المال أو القدرة على تحويل أو بيع جزء من أصولها المحلية وكذلك تحويل الارباح المتحققة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي.
6. حماية الحقوق الفكرية والبحثية الخاصة بالوحدات الاقتصادية الإستثمارية من الاستغلال داخل البلد من الجهات الاخرى سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة والتي قد تحتوي على تقنيات تصنيعية خاصة بالوحدة الاقتصادية ،
7. حرية دخول وخروج البضائع المستوردة أو المنتجة تؤد إلى زيادة أقبال الوحدات الاقتصادية على دخول السوق المحلية، وهو ما يوفر ميزة تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في رسم سياسة تسويقية تقوم على الاستفادة من المرافق التصديرية المحلية واستعمالها في فتح أسواق جديدة.

8. البيئة التشريعية الاقتصادية تساهم بصورة مباشرة في تشجيع الإستثمار الاجنبي نتيجة تأثيرها المباشر على حرية حركة رأس المال أو حقوق العاملين المحللين وكذلك على ربحية الوحدات الاقتصادية المتحققة ومدى خضوعها لقوانين الضرائب والرسوم المفروضة على الإستثمار الاجنبي.

9. استقرار البيئة السياسية في البلد المضيف تدعم اتخاذ القرارات الإستثمارية من المستثمرين الاجانب أو الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسيات كونها تقلل المخاطر وتوفر بيئة اقتصادية مستقرة بعيدة عن القلبات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فإن صغار المستثمرين يبدون أولوية لطريقة عرض المعلومات المالية المتعلقة بنتائج أعمال الوحدات الاقتصادية على أساس معايير أعداد التقارير والقوائم المالية المحاسبية الدولية، وذلك لسهولة قراءتها وكونها أكثر شفافية وقابليتها للمقارنة بين مختلف البلدان، إذ أن هذه الشفافية والقابلية للمقارنة تعزز عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد كيفية الدخول إلى الاسواق المالية، وبالنتيجة انخفاض كلفة الحصول على المعلومة وأيضاً ضمان اتخاذ القرارات الاستثمارية، أن اعداد القوائم المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية، تساهم في تبسيط عملية الإبلاغ المالي وكذلك وخفض الكلف ذات الصلة عن طريق تطوير نظم الإبلاغ المالي المشتركة وكذلك الاتساق القانوني للتقارير والقوائم المالية، وأن أغلب مراكز المال الاستثمارية تعتمد القوائم المالية المعدة على اساس المعايير المحاسبية الدولية في منح القروض (الاستثمار الاجنبي غير المباشر) ، أو الإستثمار الاجنبي المباشر في أسهم الوحدات الاقتصادية (Beke,2011:30).

المبحث الثالث

تأثير الاستثمار الاجنبي بتطبيق المعايير الدولية وعلاقته بالقيمة السوقية

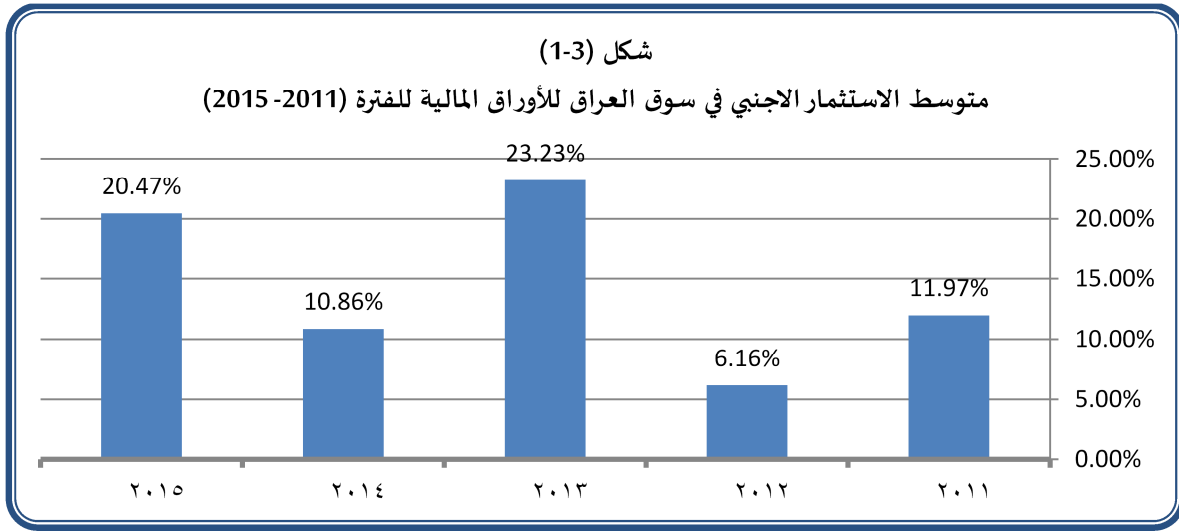
The Effect of the Foreign investment application of International Accounting Standards and their relation to the e of market value

لقد أصبح لمفهوم الإستثمار الأجنبي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في عدد كبير من الدول في العالم، لاعتماد أقتصادياتها على الاموال الاجنبية المتدفقة نتيجة ضعف اليرادات من جهة وعدم القدرة على توفير بدائل ناجعة، ومن المؤكد أن الإستثمار الأجنبي يمكن أن يقدم مزايا عديدة للاقتصاد الوطني فبالإضافة إلى التدفقات النقدية، يمكن أن يساهم في نقل التكنولوجيا وتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية وتحفيز المنافسة، أن تضارب المعلومات يمكن أن تؤثر سلباً على الإستثمارات الأجنبية، والذي يمكن أن يسبب شعور لدى المستثمرين بعدم كفاءة الاسواق المالية وهو ما يؤدي إلى اتجاههم إلى أسواق أكثر كفاءة، هو ما يدعى بالإلمام بالبيئة المالية (Familiarity)، إذ أن زيادة فهم المستثمرين لبيئة الأعمال وبتوافر ثبات عرض المعلومات المالية يشعر المستثمرين بالمهارة و المعرفة في محركات الاقتصاد الوطني، بدلاً من الاعتماد على المهارة والتكهن، وهو ما يتطلب اعتماد معايير المحاسبة الدولية والتي يمكن أن تزيد من ثقة المستثمرين الاجانب في قدرتهم على تقييم الأسواق المالية وبالنتيجة يمكن أن يقودهم ذلك إلى زيادة الإستثمار (Amiram,2012,2).

ويمكن بيان حجم الإستثمار الاجنبي في سوق العراق للأوراق المالية والذي لم يتجاوز نسبة (14.54%) من معدل عمليات البيع والشراء للأعوام (2011-2015) وكما مبين في الجدول (1-3) والذي يوضح حجم الإستثمار الاجنبي في أسهم الوحدات الاقتصادية العراقية والمدرجة في تداولات سوق العراق للأوراق المالية وبحسب الآتي:

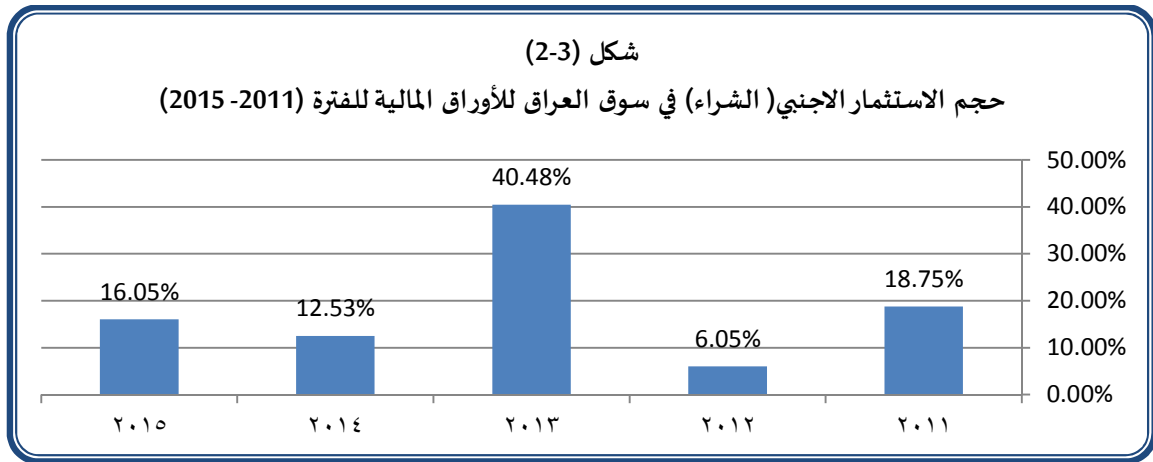
جدول (1-3)							
حجم الإستثمار الاجنبي في سوق العراق للأوراق المالية (مليون دينار)							
ت	السنة	حجم التداول الكلي	حجم الإستثمار الاجنبي		النسبة المئوية		الوسط الحسابي
			شراء	بيع	شراء	بيع	
1	2011	941,198.2	176,499.3	48,847.7	18.75%	5.19%	11.97%
2	2012	893,825.3	54,047.5	56,085.2	6.05%	6.27%	6.16%
3	2013	2,840,220.3	1,149,808.5	169,654.8	40.48%	5.97%	23.23%
4	2014	898,316	112,548.2	82,483.2	12.53%	9.18%	10.86%
5	2015	456,179.7	73,200.5	113,501.7	16.05%	24.88%	20.47%
	الوسط الحسابي	1,205,947.90	313,220.80	94,114.52	18.77%	10.30%	14.45%

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية (2011-2015)



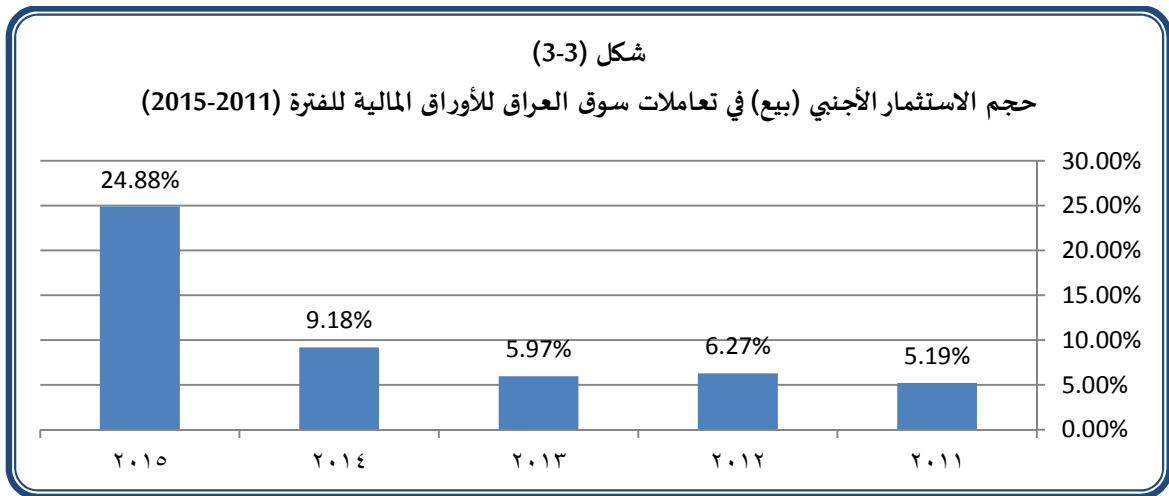
"الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية"

أما تفصيلاً فأن حجم الاستثمار الاجنبي في سوق العراق للأوراق المالية والناتج عن عمليات الشراء في التعاملات المتعلقة بنشاط أسهم الوحدات الاقتصادية المدرجة فيوضحها الشكل (2-3) وبحسب الآتي:



"الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية"

أما حجم الاستثمار الاجنبي والناتج عن عمليات البيع فيوضحها الشكل (3-3) وبحسب الآتي:



"الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية"

أما قيمة الإستثمار الاجنبي في أسهم الوحدات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعينة البحث وضمن الفترة الزمنية لم يتجاوز (17.9%) والجدول (2-3) يوضح قيمة الإستثمار الاجنبي في أسهم الوحدات الاقتصادية تفصيلياً لعمليات البيع والشراء والتي جرت للفترة (2011-2015) وكالاتي:

جدول (2-3)							
حجم الإستثمار الاجنبي في الوحدات الاقتصادية عينة البحث (مليون دينار)							
ت	السنة	الوحدة الاقتصادية	حجم التداول الكلي على أسهم الوحدة الاقتصادية		حجم الإستثمار الاجنبي		النسبة
			شراء	بيع	شراء	بيع	
1	2011	إنتاج الالبسة الجاهزة	4,959.8	4,959.8	32.2	28.4	0.6%
		بغداد للمشروبات الغازية	73,944.5	73,944.5	18,579.2	2,216.1	25.1%
		مصرف الشمال	68,101	68,101	12,260.2	1,782.1	18%
		مصرف دار السلام	5,178.6	5,178.6	1,845.1	472.1	35.6%
	الوسط الحسابي	36,639.8	36,639.8	7,052.7	1,127.1	21.6%	
2	2012	إنتاج الالبسة الجاهزة	10,044.1	10,044.1	7.2	16.9	0.1%
		بغداد للمشروبات الغازية	38,363.2	38,363.2	7,421.7	3,194.4	19.3%
		مصرف الشمال	108,926.4	108,926.4	17,130.3	12,746.3	15.7%
		مصرف دار السلام	8,486.9	8,486.9	2,625.1	843.8	30.9%
	الوسط الحسابي	24,203.7	24,203.7	5,023.4	2,019.1	17.5%	
3	2013	إنتاج الالبسة الجاهزة	123.5	123.5	1.2	4.6	1%
		بغداد للمشروبات الغازية	47,549	47,549	36,474.7	3,347.1	76.7%
		مصرف الشمال	88,395.6	88,395.6	4,903.2	9,945.2	5.5%
		مصرف دار السلام	14,318.8	14,318.8	116	1,827.9	0.8%
	الوسط الحسابي	30,933.9	30,933.9	2,509.6	2,587.5	3.2%	
4	2014	إنتاج الالبسة الجاهزة	327.8	327.8	6	15	1.8%
		بغداد للمشروبات الغازية	21,593.3	21,593.3	14,035	8,516.5	65%
		مصرف الشمال	32,194.7	32,194.7	1,202.6	7,120.8	3.7%
		مصرف دار السلام	9,264.5	9,264.5	1.3	28.8	0.01%
	الوسط الحسابي	15,428.9	15,428.9	604.3	3,574.8	2.8%	
5	2015	إنتاج الالبسة الجاهزة	-	386.3	-	4.7	0%
		بغداد للمشروبات الغازية	26,392.5	42,495	11,361	28,742	43%
		مصرف الشمال	16,201.1	16,201.1	69.1	6,297.8	0.4%
		مصرف دار السلام	42,495	26,392.5	1	6,894.6	0.002%
	الوسط الحسابي	21,296.8	21,296.8	35.1	6,596.2	0.2%	

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية (2011-2015)

بينما يوضح الجدول (3-3) القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية عينة البحث والمدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية والتي تم حسابها عن طريق (عدد الاسهم المصدرة * سعر الاغلاق السنوي) وكما موضح في أدناه:

جدول (3-3)					
القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية عينة البحث					
ت	السنة	الوحدة الاقتصادية	عدد الاسهم (مليون سهم)	سعر الاغلاق السنوي (دينار)	القيمة السوقية (مليون دينار)
1	2011	إنتاج الالبسة الجاهزة	1,350	6.4	8,640
		بغداد للمشروبات الغازية	125,000	1.54	192,500
		مصرف الشمال	175,000	2.010	351,750
		مصرف دار السلام	105,800	4.25	449,650
		الوسط الحسابي	115,400	3.13	272,125
2	2012	إنتاج الالبسة الجاهزة	150,000	7	10,500
		بغداد للمشروبات الغازية	133,000	1.49	198,170
		مصرف الشمال	210,000	2.54	533,400
		مصرف دار السلام	105,800	3	317,400
		الوسط الحسابي	141,500	2.77	257,785
3	2013	إنتاج الالبسة الجاهزة	1,593	5	7,965
		بغداد للمشروبات الغازية	133,000	2.99	397,670
		مصرف الشمال	265,000	2.07	548,550
		مصرف دار السلام	150,000	1.12	168,000
		الوسط الحسابي	141,500	2.53	282,835
4	2014	إنتاج الالبسة الجاهزة	1,593	8.45	13,461
		بغداد للمشروبات الغازية	133,000	2.26	300,580
		مصرف الشمال	300,000	1.05	315,000
		مصرف دار السلام	150,000	0.91	136,500
		الوسط الحسابي	141,500	1.66	218,540
5	2015	إنتاج الالبسة الجاهزة	1,593	13.64	21,729
		بغداد للمشروبات الغازية	133,000	2.940	391,020
		مصرف الشمال	300,000	0.26	78,000
		مصرف دار السلام	150,000	0.27	40,500
		الوسط الحسابي	141,500	1.61	59,250

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية (2011-2015)

ولغرض بيان مدى تأثير حجم الإستثمار الاجنبي في القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية عينة البحث تم استعمال عدد من الادوات الاحصائية والتي يمكن عن طريقها الاستدلال لمدى تأثير متغيري البحث أيجاباً أو سلباً وبالنتيجة أثبتت صحة فرضية البحث أو نفيها والتي تنص على: " تتأثر القرارات الإستثمارية الاجنبية بمدى تطبيق الوحدات الاقتصادية العراقية للمعايير المحاسبية الدولية في الابلاغ المالي عن نتائج الاعمال وبالنتيجة في القيمة السوقية "، والذي سيتم توضيحه وبحسب الآتي:

جدول (4-3)					
دلالة حجم الإستثمار الأجنبي في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية					
ت	الوحدة الاقتصادية	R ²	T _{cal}	T _{tab}	Sign
1	إنتاج الالبسة الجاهزة	.473	4.973	2.132	معنوية
2	بغداد للمشروبات الغازية	.931	6.646	2.132	معنوية
3	مصرف الشمال	.749	4.26	2.132	معنوية
4	مصرف دار السلام	.309	3.083	2.132	معنوية
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)					

أن دلالة الجدول (4-3) تبين وجود تأثير في حجم الإستثمار الاجنبي على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية بدلالة قيمة (T) المحسوبة ومقارنتها مع (T) الجدولية وبمعامل خطأ (0.05)، إذا نقبل فرضية البحث والتي تنص على وجود تأثير لحجم الإستثمار الأجنبي في قيمة الوحدة الاقتصادية.

ولاختبار صحة الفرضية سيتم استعمال خاصيتي الارتباط والانحدار بين المتغيرين (X,Y) عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط (Y= BX+a) وبيان مدى الارتباط بينهما باستعمال معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل (الإستثمار الاجنبي) على المتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية) تبين النتائج الظاهرة في الجدول (5-3) وبحسب الآتي:

جدول (5-3)						
قيم معامل الارتباط وقيم (F-R ² -β-P.value) لنماذج الإنحدار بين متغيرات البحث						
المتغير المستقل (X)	Correlation	F _{cal}	P.value	R ²	β	المتغير التابع (Y)
الإستثمار الاجنبي	0.645	12.841	.00212	0.645	18.063	قيمة الوحدة الاقتصادية
F _{tab} = 3.00698						

أن الجدول (5-3) يبين أن هناك علاقة ارتباط بين متغيري البحث بنسبة (64.5%)، وأن قيمة (F) المحسوبة بدرجة (12.841) هي أكبر من درجة (F) الجدولية والتي كانت (3.00698) وبدرجة حرية (0.05) وبمعامل خطأ لا يتجاوز (0.00212) تؤكد أن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل (حجم الإستثمار الاجنبي) على المتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. أن حجم الاستثمار الاجنبي في سوق العراق للأوراق المالية لأزال دون المستوى المطلوب فهو لا يتجاوز (8%) من حجم التداول الكلي الناتج عن عمليات الشراء والبيع لغير العراقيين وهو أقل من النسبة التي حددها صندوق النقد الدولي والبالغة (10%) لتقييم الإستثمار الاجنبي.
2. أن تطبيق المعايير الدولية في الابلاغ المالي عن نتائج الاعمال لا زال اختيارياً، إذ أن الوحدات الاقتصادية العاملة في البيئة العراقية تطبق النظام المحاسبي الموحد في الابلاغ المالي عن نتائجها والذي يحتوي على قوائم إضافية ليس لها وجود في المعايير المحاسبية الدولية (القاعدة المحاسبية العراقية (10)). بدلالة عدم تحضير قائمة كشف التدفق النقدي لبعض الوحدات الاقتصادية أو أعدادها بصورة أجمالية.
3. التباين في المعلومات المالية والمعروضة من الوحدات الاقتصادية على موقع سوق العراق للأوراق المالية والتأخر في عرضها أو حتى تقديمها إلى هيئة الاوراق المالية لغرض المصادقة عليها.
4. عدم متابعة ملاحظات الاعوام السابقة والمدرجة في تقرير المدقق و التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة الدولية.

التوصيات :

1. ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الوحدة الاقتصادية وبالتالي تمكينا من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة في جذب الاستثمار الاجنبي مع البيئة المحيطة.
2. الالتزام بأعداد القوائم المالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي (1) لما تعكسه من نتائج النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وإضفاء مصداقية ووضوح لدى مستعملها.
3. ضرورة استخدام وسائل التواصل الالكتروني في الابلاغ عن نتائج اعمال الوحدات الاقتصادية العراقية لما يوفره من جهد ووقت في سرعة الحصول على المعلومة وقابليتها للمقارنة.
4. أن اتخاذ القرارات الإستثمارية يجب أن تبني على أساس الاطلاع على واقع الوحدات الاقتصادية العراقية ونظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالنتيجة تشجيعهم على الإستثمار.
5. مراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار الاجنبي وتوحيدها ضمن إطار مالي ومحاسبي واقتصادي وقانوني يسهل على المستثمر الاجنبي معرفة الفرص الاستثمارية المتاحة وكيفية التعامل معها.

Reference

المصادر:

1. باشي، أحمد، بلقاسم، مصباح، (2006)، (أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
2. جابر، صالح محمد، (1982)، (الإستثمار بالأسهم والسندات)، طأ، مؤسسة الفليج للطباعة والنشر، الكويت.
3. جانقي، يعقوب علي، بانقا، علم الدين عبد الله، (2005)، (الإستثمار الأجنبي المباشر)، المؤتمر الثاني للتمويل والإستثمار، المنظمة العربية للتنمية إدارية، السودان.
4. حسن، محروس أحمد، علي، رمضان علي الشراح، (1994)، (الإستثمار بين النظرية والتطبيق)، شركة المكتبات الكويتية، الكويت.
5. سوليفان، جون، رودجرز، جين، شكولنيكوف، أليكسندر، زيمكو، جون، (2004)، (الإستثمارات الأجنبية المباشرة)، إعداد (CIPE) مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر.
6. صالح، عدنان مناتي، (2013)، (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
7. عمار، عماري، العيد، بيوض محمد، (2011)، (تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية/رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر.
8. القشي، ظاهر، العبادي، هيثم، (2007)، (أثر تنني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية الأردنية على استقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر)، المؤتمر العلمي الخامس- جامعة فيلادلفيا- كلية العلوم الإدارية والمالية، الاردن.
9. UNCTAD, (2011), (*SCOPE AND DEFINITION*), UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, Series on Issues in International Investment Agreements II, UNITED NATIONS, USA.
10. Senkuku, Azizi Mrambas, Gharlegghi, Behrooz, (2015), (*Factors Influencing Foreign Direct Investment Inflow in Tanzania*), International Journal of Business and Management; Vol.10, Canadian.
11. Laux, Volker Stocken, Phillip C., (2013), (*Accounting Standards, Regulatory Enforcement, and Investment Decisions*), workshop the 8th at the Michigan State University and Accounting Research Basel, Switzerland.
12. Amiram, Dan, (2012), (*Financial Information Globalization and Foreign Investment Decisions*), Journal of International Accounting Research: Fall, Vol. 11, USA.
13. Beke, Jenő, (2011), (*How can International Accounting Standards support Business Management?*), Int. J. of Management and Business Research, Vol.1, India.